

المانيا: مدى المسؤولية عن ابادۃ الارمن واقلية مسيحية اخرى

سامي مدالو

مقدمة

ليس هدفنا في هذا البحث التاريخي القصير تناول الدور الرسمي للدولة العثمانية في ابادۃ الجماعة للارمن قبل 101 سنة، أو اضافة معلومات أو ارقام تفصيلية حديثة عن المجازر البشعة التي أقرت بحقهم. فقد كتبت في هذا المجال ربما مئات الدراسات والبحوث عن الجرائم المبرمجة تجاه الشعب الارمني. ان ما نبغيه هنا، هو بالدرجة الرئيسية تسليط الضوء على دور المانيا القيصريّة في تلك الاحداث اثناء حدوثها، كونها حليف الامبراطورية العثمانية خلال تلك الفترة. كما ويهمنا موقف المانيا من تلك المجازر كدولة عبر التاريخ، وكذلك مدى علم الشعب الالماني بها.

لعلنا لانبالغ اذا قلنا بأن الغالبية العظمى من الالمان المعاصرين تظن بأن العلاقات الالمانية التركية بدأت مع قديم الوجبات الاولى من العمال الاتراك الى المانيا في الستينات من القرن العشرين. فقلة قليلة منهم لها بالفعل العلم بتواطؤ المانيا القيصريّة في حوادث القتل الجماعي للارمن ولاقلية مسيحية اخرى مثل اليونانيين والسريان والاشوريين.

شهود عيان المان

ابتداءً من شهر ايار عام 1915 وتباعاً، تلقى السفير الالماني في القسطنطينية (اسطنبول الحالية)، البارون هانز فرايهر فون فانگنهايم، تقارير من قنصليات المانية عديدة في شرق البلاد وجنوبها، تؤكد بأن عمليات النفي والتهجير للارمن، التي تطبيقها السلطات العثمانية تحت ما سمي بـ "أعادة التوطين"، لا تراعي بتاتاً النواحي الانسانية للمهجرين، الذين كان معظمهم من النساء والاطفال وكبار السن من الرجال، بل بالعكس. فمثلاً يصف نائب القنصل الالماني في ارضروم حالة الارمن في مسيرتهم الاجبارية باتجاه الجنوب بانها كارثية، ويتحدث عن نساء واطفال جياع يلقون بأنفسهم امام سيارته طالبين الخبز.



في نيسان 1915 بدأت المجازر العثمانية بحق الارمن
الصورة تظهر اعدام الارمن في اسطنبول

اما القنصليات الالمانية في الجنوب فتحدثت في تقارير عديدة عن العثور على جثث للارمن عائمة على مياه دجلة والفرات، مما يؤكد لهم حدوث مجازر بحق هؤلاء الناس اثناء ترحيلهم القسري من ديارهم. أن التقارير العديدة والمفصلة التي استلمها السفير الالمانى فانگنهائم لغاية حزيران 1915 من قنصليات عديدة، ارغمته في نهاية الامر على اخبار السلطات المسؤولة في العاصمة برلين عن الازواج المأساوية للارمن المهجرين، والجزم بأن الغاية الاساسية من الابعاد القسري هي بالفعل "أبادة العنصر الارمنى".

السفير يخبر حكومته

في السابع من تموز سنة 1915 ارسل السفير الالمانى في القسطنطينية فانگنهائم تقريراً خطيراً الى حكومته في برلين يتضمن ما يلي:

" أن الظروف والطريقة التي يتم بها توطين الارمن في أماكن اخرى، تُظهر جلياً غرض الحكومة الفعلي في ابادا العنصر الارمنى في الامبراطورية التركية".

أن هذا التصريح من قبل كبير الدبلوماسيين الالمان في الامبراطورية العثمانية، يُؤكد بوضوح لا يقبل الشك، بأن الدبلوماسيين والعسكريين الالمان لدى الدولة العثمانية، كانوا على علم بوقت مبكر بالمشروع العثماني بالابادة الجماعية للارمن.

ثمة نقاط تستحق الملاحظة في هذا التقرير:

1 - الاعتراف الصريح بأن قيادة الامبراطورية العثمانية، وهي احدى اهم حلفاء المانيا في الحرب العالمية الاولى، تقوم فعلاً بتنفيذ عملية الابداء الجماعية للاقلية المسيحية الارمنية (واقليات مسيحية اخرى).

2 - ان هذا السفير الذي يصف الان حملات اعادة توطين الارمن بأنها "ابادة للعنصر الارمنى"، كان بالذات لحد ذلك الحين يقوم بالدفاع عنها وتبريرها.

3 - بسبب العواقب السلبية لهذه الافعال، والتي كان السفير يخشى بأنها قد تضر بسمعة المانيا، قام في نفس الرسالة بتقديم اقتراحات للسلطات الالمانية حول كيفية تجنب ذلك. الا انه لم يقدم اي اقتراح لانقاذ الارمن.

أن ما تقدم يعني بأن تموز عام 1915 يشكل تاريخاً مهماً، حيث يثبت فيه رسمياً تواطؤ الدولة القيصرية الالمانية مع الاتراك في الابداء الجماعية للارمن، وتحملها بهذا جزءاً من المسؤولية. فحتى ذلك التاريخ، كان من الممكن افتراض جهل السلطات الرسمية الالمانية لحقيقة ما يجري للارمن.

فحملات ترحيل الارمن من مناطق حربية مهمة، كخط المواجهة مع العدو الروسي، أو ترحيلهم من شواطئ البحر المتوسط، التي كان مخططي الحرب الاتراك والالمان يتوقعون قيام الاساطيل الانكليزية والفرنسية المعادية الهجوم من خلالها، كانت تغل رسمياً بضرورات تقتضيها العمليات العسكرية الدائرة او المحتملة.



وزير الحرب العثماني انور باشا (في اليسار) يتفقد احد المواقع في القسطنطينية
مع منظم الابداء الجماعية وزير الداخلية طلعت باشا

أن القيادة التركية ومعها ضباط المان كبار، يتفقدون مناصب هامة في التخطيط الحربي في هيئة الاركان للجيش العثماني، كانوا مقتنعين بأن الاقلية الارمنية والاقليات المسيحية الاخرى يتعاطفون مع الاعداء ضد الامبراطورية العثمانية. فلذا يجب ترحيلهم الى مناطق أخرى، غير قادرين فيها القيام بإضرار الامبراطورية العثمانية. أن ما سمّي "بأعادة توطين الارمن" والذي كان يعني عملياً طردهم من بيوتهم وبلداتهم ومن الارض التي سكنوها منذ اجيال، قد بدأ بالفعل في نيسان 1915.

مواقف مخزية

الم يكن من واجب السفير الالمانى بعد علمه بحقيقة ما يحدث، تقديم احتجاج شديد اللهجة بأسم الرايش (*) الالمانى ضد الابداء الجماعية للارمن والتهديد بالعواقب اذا لم يتم ايقاف القتل الجماعي؟ نعم، كان هذا واجبه، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت حليف مهم لالمانيا في الحرب. الا ان هذا لم يحدث للأسف. فبأستثناء مذكرتين احتجاج بسيطتين من قبل السفير لدى السلطات العثمانية، والتي تمت حسب اعترافه بالدرجة الرئيسية "لغرض القول لاحقاً، بأننا قمنا بالاحتجاج".

ان قوال وتصريحات كبار الضباط في الجيش الالمانى القيصري، تبين مدى الحقد والعداء الذي كانوا يكتّوه ضد الشعب الارمنى. فرئيس الاركان الالمانى فرتز بونزارت فون شلندورف، وصف الارمن بأنهم "مصاصي دماء الشعب التركي وهم أسوأ من اليهود". والادميرال فيلهلم سوشون دون في مذكراته ان "تركيا سترتاح بقتلها لآخر ارمنى". اما الملحق البحري في القسطنطينية هانز هومان، الذي كانت تربطه علاقات صداقة حميمة مع انور باشا، وزير الحرب العثماني واحد كبار المسؤولين عن ابداء الارمن، علق على تقرير للقنصل العثماني في الموصل، الذي يبدي فيه تدمّره عما يحدث للارمن، بالعبرة "ان الارمن سيمحون. ان هذا صعب ولكنه مفيد".

موقف انساني نبيل لم يجد صداه في برلين

بعد الموت المفاجئ للسفير الالمانى فانكنهايم على اثر سكتة دماغية في تشرين الاول من عام 1915، عُنِن بعد شهر پاول گراف فولف مترنيش كسفير جديد لدى السلطة العثمانية. السفير الجديد لم يكن كسابقه غير مكترثاً بمصير الارمن. فبعد شهر من تسلمه مهام السفارة، وجه خطاباً الى برلين، مطالباً فيه بوجوب اطلاع الرأي العام الالمانى بحقيقة ما يحدث للارمن في الامبراطورية العثمانية ويطالب الحكومة الالمانية بأن تقوم

بالتهديد الجدي للحليف العثماني بالعقوبات في حالة الاستمرار في سفك الدماء. ويرى "بأننا اذا اردنا ان نوفق في ذلك، فعلىنا تخويف الحكومة التركية من مغبة العواقب". وان لم يحصل هذا، "فليس لنا خيار، الا التفرج كيف ان حليفنا يواصل الذبح".

الا ان رد مستشار الرايش الالماني تيوبالد فون بيتمان هولفيغ كان مخيباً للآمال. فأكد في جوابه "أن هدفنا الوحيد هو الحفاظ على تركيا كحليف بجانبنا حتى نهاية الحرب، بغض النظر إن أبيض الارمن ام لا. وأن استمرت الحرب لمدة اطول، فسنكون بحاجة ماسة للأتراك". من اجل فهم سياسة المانيا القيصرية اللابالية تجاه مصير الارمن، بل والمعادية لهم، لحد مشاركة بعض منتسبيها الفعلي في عمليات الترحيل، يتوجب علينا القاء نظرة خاطفة على الحقبة التاريخية التي سبقت الحرب العالمية الاولى.



مستشار الرايش الالماني تيوبالد فون بيتمان هولفيغ (في اليمين) مع القيصر الالماني فيلهلم الثاني
تقلهم سيارة في مدينة سويته مندة في شمال المانيا

اسباب التحالف الالماني العثماني

لم تكن الامبراطورية العثمانية من قبيل الصدفة حليفاً مهماً لالمانيا القيصرية في الحرب العالمية الاولى. ففي الوقت الذي كانت فيه لبريطانيا وفرنسا مستعمرات عديدة، وفي الوقت الذي كانت فيه روسيا القيصرية هي الاخرى قد وسعت سلطتها في القرن التاسع عشر باتجاه سيبيريا والقوقاز واسيا الصغرى، وقفت المانيا، كما يقول المثل الالماني بـ "ايادي فارغة" بعد توحيدها (التأخر) عام 1871، بالرغم من امكانياتها الاقتصادية والصناعية والعسكرية.



“قوى متحدة تؤدي للهدف”
 بطاقة بريدية تصور رؤساء دول “المركز” المتحالفة اثناء الحرب العالمية الأولى
 من اليسار: القيصر الالمانى فيلهلم الثاني، قيصر نمسا - المجر فرانس يوسف، السلطان العثماني محمد الخامس، القيصر
 البلغاري فرديناند الاول.

فهذا هو إذاً السبب الحقيقي، او بالاحرى الخيار الوحيد المتاح، بالقيام بكسب الامبراطورية العثمانية الضعيفة آنذاك كحليف استراتيجي، إذ انها ارادت منافسة الدول الكبرى الاخرى على الصعيد العالمي. ان النمو الاقتصادي السريع لالمانيا بعد توحيدها، جعلها تبحث لنفسها بجد كبقية الدول الاوربية الكولونيالية الاخرى عن “مكان تحت الشمس”، كما سمّاه مشتشار الرايش الالمانى برنهارد فون بيلو عام 1897. ومن اجل اللحاق بالدول الكولونيالية الاخرى، حاولت المانيا توسيع نطاق نفوذها في الشرق، وأن لم يكن ذلك بالضرورة كقوة استعمارية.

ففي نهاية القرن التاسع عشر، حيث لم يكن بمقدور السلطنة العثمانية المتقهرة، المحافظة على المناطق الشاسعة التابعة لها، والتي كانت تمتد من البلقان، مارة بالاناضول الى بلاد ما بين النهرين وفلسطين ومصر، استغلّت المانيا الفرصة بعرض امكانياتها الكبيرة لوقف تراجع وانحطاط الامبراطورية العثمانية، مقابل الحصول على شروط تفضيلية من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية.

تعبيراً لهذه السياسة تجاه الدولة العثمانية، بدأ ازدياد عدد المستشارين العسكريين الالمان الذين تولّوا مناصب هامة وفعالة في الجيش العثماني خاصة قبل بداية الحرب بفترة قصيرة. وفكرة السكة الحديدية من برلين الى بغداد وتمديدها الى الخليج العربي/الفارسي، كانت نابعة من رغبة المانيا بأمكانية اىصال البضائع والقطعات العسكرية بسرعة من برلين الى الشرق، وبالعكس جلب المواد الخام من هناك الى المانيا.

وبأندلاع الحرب، اصبحت تركيا اكثر اهمية بالنسبة لالمانيا لعدة اسباب، منها:

- 1 - الرغبة في الهجوم على الانكليز في مصر وايران انطلاقاً من الامبراطورية العثمانية.
- 2 - قطع امكانية العبور للقوات الروسية من البحر الاسود الى البحر المتوسط، اي قطع اتصالها بالحلفاء الغربيين.

3 - والاهم من ذلك، هو الحلم الالمانى بأن تصبح المانيا في نهاية المطاف قوة عظمى تضاهي بريطانيا. اذن هذا هو السبب الحقيقي للتواطؤ الالمانى في مسألة اباداة الارمن وتحملهم جزء من المسؤولية بذلك.

من الجهة الاخرى، كانت النخبة المثقفة الارمنية في الامبراطورية العثمانية تميل بالفعل للغرب، كونها درست عبر عشرات السنين في مدارس الارساليات الانكليزية والفرنسية والامريكية. وعلينا ان نذكر هنا، بأن الدول الثلاثة، انكلترا وفرنسا وروسيا كانت تعتبر كقوة حامية للارمن، طالبت مراراً بتحسين اوضاع الارمن في الامبراطورية العثمانية، ولكن بدون جدوى.

اما المانيا فلم تحرك يوماً ما ساكناً وتطالب بذلك. وعندما اضطرت الدول الحامية للارمن سحب دبلوماسيها من القسطنطينية عند اندلاع الحرب، رفض السفير الالمانى فانگنهيم تجاه بطريك الارمن تولي القيام بحماية الارمن لكون المانيا آنذاك هي "القوة المسيحية الوحيدة الباقية على البوسفور". فابرق السفير تعليقه بهذا الخصوص الى برلين قائلاً "اننا اذا قمنا بذلك، قد نجازف بوضع مصالحنا القربية والاكثر اهمية في خطر".

ذروة التواطؤ والتورط

في تشرين الثاني من عام 1918 تمكن منظم الابادة الجماعية، وزير الداخلية العثماني طلعت باشا، بمساعدة الجيش الالمانى من التملص والهروب من تركيا على متن مدمرة المانية باتجاه المانيا، حيث وصل الى برلين في العاشر من نفس الشهر. في عام 1919 اصدرت محكمة عثمانية في القسطنطينية عليه حكم الاعدام غيابياً. خوفاً من انتقام الارمن، استعمل انور باشا خلال اقامته في برلين اسماً مستعاراً. الا ان هذا لم ينقذه من الثأر الارمنى. ففي 1921/3/15 اطلق عليه الناشط الارمنى سوغومون تهليريان، قرب محطة تسو للقطارات في برلين، طلقة من مسدسه وأرداه قتيلاً.

موقف المانيا الرسمي عبر التاريخ من اباداة الارمن

عندما أمر أدولف هتلر، الدكتاتور النازي الجزائري في 22/8/1939 ، اي قبل بدء غزو بولندا ب 9 ايام، قادة الجيش الالمانى بتنفيذ خطته بأبادة البولنديين "رجالاً ونساءً واطفالاً وبلا رحمة"، وتغطية هذه الجريمة امام الرأي العام، لم ينسى ان يضيف كتبرير لخطته، بأن لا احداً يهمله الان مصير مئات الالاف من الارمن، وطرح السؤال المجازي على الحاضرين "من يتكلم اليوم عن اباداة الارمن؟". قاصداً بذلك، ان ما ينوي القيام به من مجازر وجرائم بحق الشعوب الاخرى، ستصبح يوماً ما في طي النسيان. وكان متيقناً بأن لا احداً من المجتمعين له الجرأة بالاجابة على ذلك.

أن المانيا المعاصرة بدأت رسمياً في وقت متأخر نسبياً بالتحدث عما جرى للارمن في الدولة العثمانية. فالحربان العالميتان اللتان ادتا الى تدمير المانيا اقتصادياً ومعنوياً، والمشاكل والصعوبات الناتجة عن ذلك، ثم الانشغال الرئيسي في بناء دولة جديدة على الانقاض، قد تبرر الى حد ما عدم الاهتمام في امور مهمة اخرى.

من جهة ثانية، ولقول الحقيقة والانصاف، نود ان نذكر هنا بأن المانيا قد تكون فريدة من بين الدول التي قامت بتقييم جدي لفترات مظلمة من ماضيها الاسود والاعتراف كدولة بالجرائم التي اقترقتها المانيا النازية بحق الشعوب الاخرى. وما الاعتراف بالابادة الجماعية لليهود الالمان والاوربيين والتعويضات السخية لهم، الا احسن مثال لذلك.

موقف شجاع وآخر جبان

بتاريخ 23/4/2015 القى الرئيس الالمانى يواخيم غاوك كلمة تاريخية جريئة في اعقاب القّاس الكاثوليكي - الانجيلي المشترك في كاتدرالية برلين بمناسبة ذكرى مرور 100 عام على بدء المجازر بحق الارمن، واصفاً اياها ب "ابادة جماعية". فكانت هذه هي المرة الاولى في تاريخ المانيا، يستعمل فيها مسؤول الماني

كبير مصطلح "الابادة الجماعية"، تعبيراً لما جرى للشعب الارمني ولاقليات قومية مسيحية اخرى.



الرئيس الالماني يواخيم غاوك
يلقي كلمته الشجاعة في كاتدرائية برلين بتاريخ 23/4/2015

ان الرئيس غاوك بيرهن هنا، وكما عهدناه، جرئته وصراحته في تسمية الاشياء بما هي عليه، غير مكثرثاً بما قد تجلبه له ولبلده من ملابسات ومشاكل دبلوماسية مع بعض البلدان. وفي سياق كلمته يرد على تساؤل مجرم الحرب هتلر عن "من يتكلم اليوم عن ابادة الارمن؟" بقوله الجريئ:

"نحن نتكلم عنها! نحن! اليوم، بعد 100 سنة، نتكلم عنها وعن جرائم اخرى ضد الانسانية وضد حقوق الانسان. نعمل هذا لكي لا يبقى هتلر على حق. ونفعل هذا، لكي لا يظن اي دكتاتور او حاكم مستبد او اي فرد آخر، الذي يعتقد بشرعية التطهير العرقي، بأن اعماله سيتم تجاهلها ونسيانها".

وبعكس ذلك:

في جلسة البرلمان الاتحادي الالماني، التي عقدت في 2016/6/2، من اجل الاعتراف بمسؤولية المانيا القيصرية بما حدث قبل 101 سنة من مجازر بحق الشعب الارمني وبحق اقلية قومية مسيحية اخرى، غابت المستشارة أنغيلا ميركل (بالرغم من وجودها في برلين) عن الحضور، كما وغاب كل من نائبها (وزير الاقتصاد) غابرييل ووزير الخارجية شتاينماير، لعلمهم الاكيد بأن البرلمان سيقوم بأدانة تلك المجازر وينعتها بـ "ابادة جماعية".

ان السبب الحقيقي في غياب المستشارة ميركل واعضاء وزارتها، معروف لدى الصغير والكبير في المانيا، حيث كانت، كما يقول الالماني، ومنذ ايام "تغرّده العصافير من فوق السطوح". أنه بوضوح الانحاء امام "السلطان التركي الجديد". وبالفعل، فقد أدان البرلمان تلك المجازر وسمّاها "ابادة جماعية". على اثر ذلك القرار، كاد السلطان ان ينفجر من الغضب، مهدداً اعضاء البرلمان الالماني ذو جذور تركية بعواقب شخصية وخيمة لموافقته على القرار ومتهماً اياهم، بأن ما يجري في شرابيينهم ليس من المعقول ان يكون دماً تركياً، وعليهم فحص دمهم لاثبات جذورهم. اية وقاحة سلطانية هذه؟

ان اعتماد الحكومة الالمانية التام على تركيا في قضية اللاجئين، هو سبب خوف ميركل وحكومتها من انقرة، هذا الخوف الذي بات يخيم منذ فترة غير قصيرة على الحكومة الالمانية ويعرقلها في اتخاذ القرارات بحرية واستقلالية. والانكى من الغياب في الجلسة، هو ما جرى بعد أقرار البرلمان الالماني تسمية "الابادة الجماعية". فأصياعاً لطلب اردوغان، صرح الناطق بأسم الحكومة الالمانية في مؤتمر صحفي امام الملأ، بأن الحكومة

غير ملزمة قانونياً بقرارات البرلمان. يا للخجل!! ألا نستطيع تسمية ذلك بأنه طعنة في ظهر البرلمان الألماني المنتخب ديمقراطياً من الشعب الألماني؟

كلمة اخيرة

بالرغم مما تقدم ذكره من مواقف رسمية غير انسانية لالمانيا القيصرية، بل مشاركة بعض منتسبيها في الجرائم البشعة تجاه الارمن والاقليات الاخرى، يجب علينا ان نذكر في الوقت ذاته ومن اجل الانصاف وقول الحق، بوجود المان بضمير انساني، قاموا اثناء تلك الفترة بحملات دعائية وتوعوية وتسليط الضوء على حقيقة ما يجري في السلطنة العثمانية وفضح الدور الرسمي الألماني هناك.

فمثلاً عالم اللاهوت د. يوهانس لبيوس، الذي القى في تشرين الاول عام 1915 كلمة نارية في البرلمان الألماني، والتي على اثرها وضعت الحكومة القيصرية كل ما يتعلق بموضوع الارمن تحت الرقابة الرسمية. ومثلاً الكاتب الشاب ارمين فيكنر، الذي تطوع كمضمد عسكري لدى الجيش الألماني في الدولة العثمانية، واصبح شاهد عيان لما جرى هناك. فوجّه رسالة مفتوحة الى الرئيس الامريكي ويلسون، يشكو فيها عن تدمره الشديد عن حملات الترحيل الاجباري للارمن الى الصحراء السورية - العراقية وما تعنيه بالحقيقة. كما قام بتصوير ما شاهده، مجازفاً بذلك بحياته. ان تلك الصور تعتبر اليوم من اهم الوثائق الفوتوغرافية لتلك الجرائم.

والتاريخ ينقل لنا كذلك اسماء شخصيات المانية عديدة، عملت ما بوسعها لايقاف تلك المجازر او على الاقل الحد منها. فهناك المان نشطاء في حقوق الانسان، اصدروا في فترات عديدة كتباً تحتوي على تفاصيل عن العمليات الاجرامية والمجازر التي ضاح ضحيتها حسب التخمينات لحد مليون ونصف مليون ارمني واتباع اقلية مسيحية اخرى مثل اليونانيين والسرمان والكلدان والاشوريين. واشهر كتابين في هذا المجال هما للكاتبين فرانس فيرفل و ادغار هلسنرات.

المانيا / تشرين الثاني 2016

(*) اللفظ الصحيح في الالمانية هو "الرايش" وليس "الرايخ"